النهار ٠٧-٠٧-٢٠٢١

هل دخلَ لبنان مرحلة التضخم المفرط؟

كميل بو روفايل

أكثر ما يثير خوف اللبناني الآن، هو المستويات التي تتجه إليها #أسعار السلع والخدمات في الفترات المقبلة، فمؤشر الأسعار يسلك مساراً تصاعدياً منذ بدء الأزمة الاقتصادية، بحيث ارتفع ال#تضخم بنسبة ١١٩,٨٤ في المئة في أيار ٢٠٢١ مقارنة بالفترة عينها من العام السابق.

وأمام التدهور الحادّ لليرة اللبنانية في السوق السوداء وتدنيها إلى أسفل قاع تبلغه في تاريخها بعد أن وصل الدولار إلى ١٧٦٠٠ ليرة، وبدأ التخوف الجدّي من دخول لبنان في مرحلة التضخم الجامح الذي يعني ارتفاعاً هستيرياً في مستويات الأسعار بشكل متواصل، وذلك أكثر من الذي نشهده اليوم. فهل دخل لبنان في مرحلة التضخم المفرط؟ وما اتجاهات الأسعار في الفترة الآتية؟

تقلّص النمو الاقتصادي في لبنان بنسبة تجاوزت الـ٢٠ في المئة خلال العام ٢٠٢٠، ما يعني أنّ ارتفاع معدّلات التضخم لم يكن حصيلة سياسات اقتصادية ضخّت أموالاً لإطلاق عجلة الاقتصاد، إنما دخلنا في دوّامة تضخم سلبي. تواصل أسعار السلع والخدمات ارتفاعها، أكان في السوبرماركت أو نقاط البيع العادية، أو في السوق السوداء، فندرة السلع الناتجة عن ندرة الدولار الضروري للاستيراد خلقت أسواقاً سوداء عدّة، ومنها السوق الموازي للبنزين الذي سجّل فيه سعر الـ١٠ ليترات نحو ١٨٠ ألف ليرة لبنانية.

توقف دعم السلع الغذائية بشكل عام، فبحسب القيّمين على هذا القطاع لم يدعم المركزي استيراد أي مادة غذائية منذ مدّة، وتوقف إثر ذلك العديد من المستوردين عن تقديم طلبات دعم. في حين يستمر الدعم على ربطة الخبز التي فقدت من وزنها ووصلت إلى ٤ آلاف ليرة لبنانية، مرتفعة الأسبوع الماضي مرتين متتاليتين. وإذا كانت معدّلات الفقر قد تجاوزت الـ٥٠ في المئة من الشعب اللبناني، الذي فقد منه ما يقارب الـ١٩ في المئة من اللبنانيين مصادر دخلهم، لا يمكن وصف حال المواطنين في المرحلة الآتية والقريبة سوى بالكارثية، لأنّ جميع المؤشرات الاقتصادية والسياسية لا تدل سوى على مزيد من التعقيد والتدهور، ولكل هذه العوامل انعكاسها البارز على مستويات أسعار السلع والخدمات التي تتجه نحو ارتفاع هستيري بحسب الخبراء.

يلفت الأكاديمي والخبير الاقتصادي بيار خوري إلى أنّ "التضخم الجامح (المفرط) يعني زيادة الأسعار بنسبة ١٠٠٠ في المئة في السنة أو بنسبة ٥٠ في المئة شهرياً بشكل متواصل (على مدى ١٢ شهراً أقله)، صحيح أنّ لبنان لم يدخل هذه المرحلة بعد، إلّا أنّه من المحتمل جدّاً الوصول إلى هذه المستويات المرتفعة، وذلك بفضل توتر الوضع السياسي، والاتجاه ببطء نحو الفوضى مع ما ينتج عن ذلك من مزيد من ندرة السلع، بالإضافة إلى خطر كورونا ومتحوراته".

تتسبّب عوامل عدّة في زيادة التضخم. ويمكن تصنيف هذه العوامل تحت ثلاثة عناوين أساسية؛ سعر الصرف، ندرة السلع، وحوكمة الأسعار.

ويشرح الخوري أنّ "تدهور الليرة سبب أساسي للتضخم الذي نشهده، لكن لا يوجد علاقة طردية متلازمة بين التضخم وسعر الصرف، بمعنى أن انخفاض الليرة لا يعني في كل مرّة صعود التضخم، وذلك للأسباب التالية:

-"وجود سلّة من السلع مدعومة بطريقة أو بأخرى.
-الأجور التي تشكل عنصراً من عناصر الكلفة لا تزال مسعرّة بالليرة اللبنانية.
-وجود قيمة مضافة محلية على بعض السلع المستوردة، وغيرها العديد من الأسباب".

أمّا بالنسبة إلى الندرة وهو العامل الثاني الذي يؤدي إلى تضخم، فيشرح الخبير في الأسواق المالية الدكتور فادي خلف أنّ "لبنان يواجه مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب، تُغزى هذه الهوة إلى أسباب مختلفة ومنها؛ تفضيل المواطن شراء سلع بعملة فقدت قيمتها على الاحتفاظ بأوراق نقدية بالليرة اللبنانية، وكذلك التهريب والاحتكار يلعبان دوريهما البارزين في تقليل كمية المعروض ودفع الأسعار إلى مستويات أعلى".

ويضيف الخوري أنّ "انهيار القطاع المصرفي وشحّ الدولار، عاملان لا يسمحان بشراء الكميات اللازمة، وهذا يعمق السوق السوداء والاحتكار، وتالياً مزيداً من التضخم وارتفاع الأسعار". وتابع أنّ "غياب حوكمة الأسعار يُتيح، في ظلّ ندرة البضائع، الربح الاحتكاري".

ويوضح أنه "إذا جمعنا هذه العناصر الثلاثة مع دولة لا تحصلّ أموالاً بالدولار، وعليها أن تدفع ٢٧ مليار ليرة لتغطي التعميم ١٥٨، وهي على مقربة من رفع الدعم، بالإضافة إلى انعكاسات ارتفاع المحروقات على الأسعار الأخرى، عندما ندمج هذه العناصر نرى كيف أننا متجهون نحو التضخم المفرط".

من جهته، يرى خلف أنّ "لبنان تجاوز حال التضخم الجامح ووصل إلى الركود التضخمي، فارتفاع الأسعار يغذي نفسه، لأنّه يستوجب ضخّ المزيد من السيولة للتعويض عن تراجع القوة الشرائية، بالإضافة إلى ذلك يُؤدي تمويل القطاع العام إلى المزيد من الارتفاع في الكتلة النقدية".

وتابع خلف: "يترافق ذلك مع انخفاض مداخيل الدولة وتالياً إلى ارتفاع عجز الموازنة الذي شكّل أساس تدهور الأوضاع النقدية". موضحاً أنّ "التحدي كان دائماً تحقيق معدّل نمو يتجاوز معدل التضخم. لكن ما نشهده منذ بدء الأزمة هو انخفاض متواصل في نمو الاقتصاد وارتفاع مفرط في الأسعار، وذلك يوقع لبنان في أخطر انواع التضخم وهو الركود التضخمي الذي يؤدي عادة إلى الدخول في حلقة مفرغة يصعب الخروج منها وقد تمتد إلى سنوات عدّة".

تطرح اتجاهات الأسعار تساؤلات عدّة بشأن قدة البطاقة التمويلية المنتظرة على إشباع الحاجات. لكن الخوري اعتبر أنّها "ورقة سياسية بخاصة بعد تحويلها من تموينية إلى تمويلية". ويؤكد أنّ "البطاقة التموينية خالية من التضخم، بخاصة إذا تضمنت بضائع محلية الصنع، فتكون السلطة قد شجّعت الصناعة المحلية وأتاحت لها الحصول على مدخول إضافي، بالإضافة إلى تأمين حاجة الناس، تكون الدّولة بذلك قد ضربت المافيا التي تستفيد من الدعم".

ويشدّد خلف على أنّ "الدعم أدّى إلى زيادة التضخم عبر تشجيع الاستهلاك واستنفاد احتياطي المركزي"، وأكّد أنّه "لا يجب أن تموّل البطاقة التمويلية من الاحتياطي الإلزامي، وستكون حلاً جزئياً بسيطاً لا يقارن مع الانهيار المتسارع في سعر صرف الليرة".

على لبنان الذي يستورد أكثر من ٨٠ في المئة من غذائه أن يحدد سياسة جديدة لسعر الصرف، فتعدد الأسعار الحالية، ووجود سوق سوداء حرّة أسهمت بإجراء (هيركات) على الودائع من خلال التعاميم التي وضعت سعر سحب أقل من سعر السوق. بالإضافة لذلك أوضح الخوري أنّ "العقبة الوحيدة التي يجب أن تقف في وجه تحرير سعر الصرف هي سياسات الدعم الاجتماعية، أي مساعدة الفقراء. لأن علاقات سوق العمل تتغير مع تغيير سعر الصرف، والإبقاء على عدم تحرير سعر الصرف هو حماية للمافيا، لأنّ كل أنواع الدعم وضمنها دعم العملة هو للحفاظ على المافيا، ومن جهة مقابلة المواطن غير مستفيد، لأنّ التعاميم والقرارات التي حددت الدولار بـ١٥٠٠ ليرة لبنانية وبـ٣٩٠٠ ليرة لم تكن لمصلحة المواطن، لأنه لا يحصل سوى على راتبه بـ١٥٠٠ ليرة، فالسلع المدعومة غير موجودة، وتمرّ بقنوات الفساد".

ويؤكّد الخوري على "إمكان تحرير سعر الصرف، وإن تَعذّر ذلك فالدولرة الشاملة أو صندوق الإصدار".

من جهته، يرى خلف أنّ "تحرير سعر الصرف سيفرض نفسه بعد استهلاك احتياطي المصرف المركزي، وسيفقد لبنان فرصة الاختيار بين تحرير سعر الصرف أو عدمه".

وكان مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية قد أكّد أنّ "تضخُّم أسعار المواد الغذائية الأساسية في لبنان يستمرّ ليبلغ مستوياتٍ غير مسبوقة، إذ سجَّلت أسعار السلع الأساسية التي تحتاج إليها الأسر ارتفاعًا ملحوظًا في الأسبوع الأخير من شهر حزيران ٢٠٢١، بناءً على جداول أسعار وزارة الاقتصاد والتجارة".
وأضاف: "٧٢ في المئة من الأسر في لبنان التي لا تتعدَّى مداخيلها ٢،٤٠٠،٠٠٠ ليرة (مليونين وأربعمئة ألف ليرة) شهريًا ستجد صعوبة في تأمين قُوتِها بالحدِّ الأدنى المطلوب".